

عليان السيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثران فهو مركب فالسيط لا يصدر عنه
 اثران اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران فحقيقته صدور احداهما
 عن غير حقيقته صدور الاخر فالحيثيات انما ان دخل احدهما في المصدر او لا لم يكن
 خارجين عنه فان دخل احدهما في المركب وان خرجا عنه كانتا اثرين صادرين عن
 المصدر لانهما من مقتضات ذاته حيثية صدور احدهما عن غير حقيقته صدور الاخر
 عن فليحيثيات حيثيات اذيان فيعود التردد بينهما فان دخل احدهما في المصدر لزم
 التركيب وان خرجا عنه كانتا ممتسا حيثيات ان اذيان فاما ان ذهب لسا حيثيات
 الغير النهائية فيلزم التمسك بالحيثيات داخلين في المصدر ويلزم التركيب وهو
 تفرقة وبرد على المنع المهور وهو ان لا يتم ان حيثيتين لو فرضا لزم كونها اثرين
 صادرين عنه وانا يلزم ذلك ان لو كانتا من الموجودات الخارجة المشفرة الالفة
 الموجودة والحركية كبل هما من الامور الاعسارية التي لا وجود لها في الخارج ولا
 ادفعارها الى العلة واليقين ايضا وهو ان لو صح هذه التفرقة لم يقدما لزم ان
 لا يصدر عن السيط اثر اصلا اذ كل سيط ليس مركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب
 انا الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فحقيقته صدور الاثر
 لكونها سببه وبين الاثر مغايرة لراته فان دخلت في المركب

وان وجدت عن كانت معلولة وحققت حيثية اخرى الى اخرى
 واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكم من هذا المقام سواء الواحد من حيث
 انه واحد لا يصدر عنه اثران وانه الحكم بترج لا علاج في الزيادة بيان اذ كل
 فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عن الاحيثيتين والواحد من حيث
 احيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس يجب
 عن الاقراض الواردة على اللسان انه كونه سببا لوجوده عند اللسان او اعرف
 بنفسا والبيان الاول وانما هما المعلول بوجوهه عند وجوده عند علته الثانية
 ولا توقف هذا الحكم على صفة العلة الثانية فربما اولها بانها جملة الامور العرفية
 في محقق المعلول ثم اورد دليله على انه السبب فليس يجب فان المبدأ الاول على
 ثابته بالنسبة الى معلولة الاول ولا يثبت انه السبب اذ لا يصدر عنه جملة الامور
 والسبب كما هو انفا على لا يوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل
 على الحكم المذكور فنون المعلول لو لم يجب وجوده عند وجوده الثانية فاما
 ان يكون ممتسا عنده او محكما والا قد لانه لو كان ممتسا لم يتصف بالوجود
 كما يتصف بالوجود اذ كل ما في المعلولات الخارجة وكذا الثاني لانه لو كان
 متسا عنده وجوده الثانية ولم يترج وجوده على عدله لافتراقه عن علته الثانية

وان